الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

2 **جماد اول** 1435 –3 **مارس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الانسان في العالم	26

تحدث عن متضرري "مان ديفان" و"المتكاملة" وقضية "البدون" القحطاني لـ×صاحب قرار×: الداخلية فتحت أمامنا كل السجون

المصدر: جريدة المواطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.almowaten.net/?p=136822

المواطن- الرياض
يكشف برنامج (صاحب قرار) الذي تبثه القناة السعودية الأولى مساء اليوم الأحد واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، والرؤية التي تنطلق منها الجمعية وفهمها لحقوق الإنسان، والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية، عبر استضافة الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية.
وأكد القحطاني في البرنامج -الذي يقدمه الزميل الإعلامي يحيى الأمير- على دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، موضحاً أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون ويمكنها الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظ من الداخلية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن إجراءات عدة اتخذتها وزارة الداخلية مكنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.
وحول قضية "البدون" أكد القحطاني صدور توجيه من سمو وزير الداخلية بحصر الحالات.
وتناول البرنامج قضية متضرري (مان ديفان) ومتضرري شركة المتكاملة، حيث أكد القحطاني أن الجمعية ترحب بهم جميعاً وتستمع لما لديهم.
وتطرق الحوار لقضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبقية الجهات الحكومية.
يشار إلى أن البرنامج يبث اليوم الأحد عند الساعة 11 ليلاً، ويعاد الاثنين الساعة 2 ظهراً.

القحطاني: "الداخلية" فتحت أمامنا كافة السجون.. ومحمد بن نايف أمر بحصر "البدون"

المصدر: جريدة اخبار 24 الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/166915

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون ويمكنها في أي وقت الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظ من الداخلية، مشيراً إلى أن إجراءات عدة اتخذتها وزارة الداخلية مكنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.

جاء ذلك خلال استضافته ببرنامج "صاحب قرار" الذي تبثّه القناة السعودية الأولى مسجلاً مساء اليوم (الأحد)، متناولاً واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية والرؤية التي تنطلق منها وفهمها لحقوق الإنسان والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية.
وأكد القحطاني خلال البرنامج على دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، كاشفاً فيما يختص بقضية "البدون" عن صدور توجيه من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بحصر الحالات.
كما تطرق الحوار إلى قضية متضرري (مان ديفان) ومتضرري شركة المتكاملة، وإلى قضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبقية الجهات الحكومية.

خلال استضافته في برنامج "صاحب قرار" على القناة السعودية الأولى .. اليوم "القحطاني": "الداخلية" مكّنتنا " من الاطلاع على القضايا دون تحفظ

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://sabq.org/aNSfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
يستضيف برنامج "صاحب قرار"، الذي تبثه القناة السعودية الأولى، مساء اليوم الأحد، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، الذي يعده ويقدمه الزميل الإعلامي يحيى الأمير، للحديث عن واقع حقوق الإنسان في السعودية بعد مضي عشر سنوات على قيام الجمعية، والرؤية التي تنطلق منها الجمعية وفهمها لحقوق الإنسان، والعلاقة بينها وبين الأجهزة الحكومية.
وأكّد "القحطاني"، دور الجمعية في قضايا الموقوفين وما تبديه وزارة الداخلية من تعاون، موضحاً أن الجمعية قامت بزيارة كل السجون، ويمكنها الاطلاع على كل القضايا دون أي تحفظٍ من "الداخلية"، وأن إجراءات عدة اتخذتها الوزارة مكّنت الجمعية من القيام بعملها في مختلف المناطق.
وحول قضية "البدون"، أكّد "القحطاني"، صدور توجيهٍ من وزير الداخلية بحصر الحالات.
وتناول البرنامج قضية متضرّر "مان ديفان"، ومتضرّري شركة "المتكاملة"، حيث أفاد "القحطاني" أن الجمعية ترحب بهم جميعاً وتستمع لما لديهم.
وتطرق الحوار لقضايا حقوق المرأة والطفل والعمالة، وموقف الجمعية من قوانين الإرهاب وعلاقتها بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبقية الجهات الحكومية.
البرنامج يبث اليوم الأحد، عند الساعة 11 مساءً، ويُعاد الإثنين الساعة الثانية ظهراً.

وزارة التربية والأمهات: "لا خيرها ولا كفاية شرها"..!

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 2 جماد اول اخر 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/03/03/1088965

عايض بن مساعد

سارعت وزارة التربية والتعليم للإعلان عن عدم مسؤوليتها عن مبادرات إنشاء دور حضانة للأطفال، التي تبنتها بعض مدارس التعليم العام، وألمحت إلى عدم نظامية إنشاء مثل تلك الحضانات، واكتفت الوزارة بالتنصل من قضية دور الحضانة (بتفريق دمها) بين الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وكنوع من رفع الحرج وإراحة الضمير (شكّلت لجنة) لدراسة الموضوع لاتخاذ أفضل القرارات..!

الغريب في الأمر أن الوزارة المعنيّة (بالتربية) والتعليم، التي قارب عدد معلماتها (300) ألف معلمة، لم تقتدِ بمبادرة (هيئة حقوق الإنسان) بإلحاق حضانات أطفال لمنسوباتها ضمن مقار فروعها، ولم تفصح عمّا توصلت إليه لجنتها المشكّلة منذ أكثر من عام، ولم تقدم لمنسوباتها أي مساعدةٍ بهذا الخصوص، بل قد جاءت بما ينطبق عليه المثل القائل: (لا خيره ولا كفاية شره)؛ حينما أصدرت تنظيماً عجيباً قد (لا تعود) بموجبه المعلمة إلى (مدرستها الأصلية) في حال عودتها من إجازةٍ استمرت شهرين فأكثر، ويُشكل ذلك تعسفاً في حق المعلمة المضطرة لأخذ إجازةٍ للتفرغ لرعاية مولودها مضحيةً بـ (ثلاثة أرباع) راتبها، في ظل عدم توفر دور الحضانة في المدارس، وتزايد مشكلات العاملات المنزليات..!

ومع أنّ المعلمة (السعودية) ليست أقل من نظيرتها (الكندية)؛ التي تمنحها الدولة (إجازة عامٍ كامل براتبٍ كامل) لإرضاع طفلها، وتمنح (زوجها) عاماً كاملاً أيضاً في حالة قيامه برعاية الطفل في عامه الثاني؛ إلا أنّها لا تريد من وزارتها الموقرة سوى (تركها في حالها)، لترعى طفلها ثم تعود لمقر عملها..!

ختاماً، يا مسؤولي وزارة التربية؛ إن لم تقوموا بواجباتكم تجاه المعلمات الأمهات، فلا تسلبوا حقوقهنّ بعجائب التعاميم والقرارات..!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الطالب "المصارع" والمعلم "الضحية"... حتمية انفصال "التربية" عن "التعليم"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الخرج - نورا الحناكي

لم تعد مصطلحات على غرار «أشبعه ضرباً» و«وصرعه أرضاً» قاصرة على فيلم حركة، أو جولة مصارعة يُستمتع بمتابعتها، فأمثال هذه العبارات شاعت لتجسّد سلوكاً عنيفاً يمارسه طلاب ضد معلميهم، لتولّد حال الانفصال الحاصلة بين التربية والتعليم علاقة «شرسة» طرفاها «الطالب المصارع» و«المعلم الضحية».

وبينما تقنن قوانين رياضة «المصارعة» انفلات الخصوم ضد بعضهم، وتردعهم ببنود بعينها لا يمكن تجاوزها، يرثي معلمون هيبتهم التي ضاعت بلكمات وكدمات من صنع طلابهم، أحياناً تكون «مفاجئة»، وفي أحيان أخرى «مع سبق الإصرار والترصد».

وفي ظل هذه العلاقة «الخشنة» بين الطرفين الرئيسين في العملية التعليمية، يظهر عدم اكتراث الوزارة باستحداث قوانين من شأنها حفظ حقوقهم ورد شيء من كرامتهم، بل تظل التعاميم الموزعة على إدارات المدارس تحذّر كل معلم أو معلمة تسوّل له نفسه رد اعتداء الطالب عليه أو حتى الدفاع عن نفسه، والاكتفاء بإبلاغ مرجعه، ليضطر المعلم إلى العيش داخل أسوار مدرسته ملوماً مدحوراً.

وتتفاوت أساليب اعتداء طلاب على معلميهم، كما تتباين آلية الإفصاح عن تذمرهم بين شلة وأخرى، وكذلك تختلف درجات إيذائهم بين الركل والرفس واللكمات، مروراً بالضرب المبرح عبر «العصي» والهراوات، وانتهاء بإطلاق الرصاص أو تسديد الطعنات التي من شأنها إزهاق روح مربي أجيال، كما حصل مع المعلم القتيل محمد برناوي، وعبدالرحمن آل شافع (مدير مدرسة في المنطقة الجنوبية) الذي طعن، ومثله وكيل مدرسة في المنطقة الشرقية.

وعلى رغم تشابه المعاناة التي يتجرعها الكادر التعليمي من طلابهم في مختلف المدارس، إلا أن بعض المعلمين والمعلمات الذين يعملون في مدارس ومحافظات ينتمي طلابها إلى قبيلة أو عشيرة واحدة يعانون الأمرَّين، في حين يظل نظراؤهم الذين يعملون في قرى نائية أو مدارس تمثل شريحة الطلاب العرب فيها نسبة أكبر أفضل حالاً وأوفر حظاً بحسب مجربين.

وسط هذا العنف الطلابي المتصاعد، لا يزال تراشق المسؤولية بين مديري مدارس وتربويين ومعلمين وأولياء أمور، فكلٌّ يوجه أصابع الاتهام نحو الآخر في ما يتعلق بالإسهام في إسقاط هيبة المعلم.

إلا أن جميع الأطراف «المتراشقة» تُجمع على أن إهمال وزارة التربية والتعليم دورها في «التربية»، واقتصار تركيزها على تحديث «التعليم» فقط من دون استحداث لوائح وأنظمة وتعاميم حديثة من شأنها حفظ مكانة المعلم والحفاظ على حقوقه، لعب دوراً رئيساً في تدني أدائه واضمحلال وقاره من جهة، وتمرد طلابه عليه وضعف المخرجات من جهة أخرى.

ولم يقتصر تعاطف من يعملون تحت مظلة وزارة التربية والتعليم مع ضحايا الاعتداءات من زملائهم المعلمين والمعلمات فقط، إذ امتد ذلك إلى فناني كاريكاتور وممثلين وشعراء عمدوا إلى تسليط الضوء على معاناة المعلمين والمعلمات عبر مجالات كل منهم.

عن ذلك، يقول معلم المرحلة الثانوية سلطان علي: «فوجئت بعد طردي أحد الطلاب المشاغبين خارج الفصل بتوعده لي بأخذ حقه مني بعد انتهاء الدوام، وبعد خروجي من المدرسة انهال عليّ الطالب وشلته بالضرب والركل في كل أنحاء جسدي».

وأضاف: «على رغم أني في السابق كنت أتمنى أن يحظى المعلم السعودي بحصانة الديبلوماسي وراتب الوزير مثل نظيره في اليابان حتى ننهض بالتعليم، إلا أن آمالي الآن لم تعد تتجاوز احترام التلميذ لأستاذه فقط». في حين كانت نتيجة منع خالد العتيبي (وكيل مدرسة ثانوية) بضعة طلاب من تسلق سور المدرسة والهرب منها تهشيم سيارته وتفريغ

إطاراتها من الهواء، «ما كبدني خسائر مادية فادحة، بل اضطررت إلى شراء سيارة مستعملة للقدوم بها إلى المدرسة، في حين اضطر بعض زملائي المعلمين إلى إيقاف سياراتهم بعيداً عن المدرسة حتى لا ينالها سوء».
وانتقد معلم المرحلة الابتدائية حسن سالم تعاطف ولي الأمر مع ابنه من دون تأكده من حقيقة الموقف. يقول: «إثارة أحد الطلاب الفوضى داخل الفصل، وتكرار عدم حله الواجب، دفعاني إلى ضربه بالمسطرة على يديه، لأفاجأ في اليوم التالي بحضور والده وقت الطابور الصباحي مصطحباً معه أنبوب بلاستيك، وهو يسأل: أين من ضرب ولدي؟».
وزاد: «مشهد ولي الأمر هذا أثار ضحك واستهزاء الطلاب، ما اضطرني إلى نعي حال المعلم وهيبته، والتقديم إلى تقاعد مبكر حفظاً لكرامتي». بينما لم تجد معلمة المرحلة الثانوية هدى اليامي حلاً أمثل لرد استفزاز الطالبات لها سوى إخبارهن بأن الدرس «مشروح»، من دون أن تفعل، وإدراجه ضمن الاختبار الشهري.
تقول: «صعقت من تجاهل الطالبات للحصة، وعدم اكتراثهن بوجودي، في الوقت الذي يجلسن فيه على الأرض ملتفات حول بعضهن ويتناولن بعضاً من البطاطس ويحتسين الشاي». وتضيف أنها عندما طالبتهن بالعودة إلى أماكنهن، قلن لها: «اقلطي معنا، أو لا تزعجينا»، «ما اضطرني إلى احتساب الدرس ضمن الاختبار من دون شرحه». وتتابع: «اتفاق الشلة على إثارة الضوضاء والبلبلة داخل الفصل في كل مرة يدفعني إلى إعطاء الدرس بغض النظر عن وضعهن، من باب إبراء الذمة فقط». أما المعلمة عبير حميد فتقول إن تواطؤ طالباتها عليها، واتفاقهن على إحراجها أثناء حضور مديرة المدرسة والمشرفة لغرض تقويمي، وامتناعهن عن المشاركة في حصتي، وادعاء عدد منهن عدم استيعاب شرحي، اضطرتني لاحقاً إلى التغاضي عن زلاتهن ومضاعفة درجاتهن لأمن شرهن».

المجلس الوزاري لـ"مجلس التعاون" يعقد دورته الـ130 في الرياض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يعقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون، في مقر الأمانة العامة للمجلس في الرياض غداً (الثلثاء)، الدورة الـ 130 للمجلس الوزاري لمجلس التعاون، وذلك برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري صباح الصباح، وبمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني.
وبهذه المناسبة صرح الأمين العام لمجلس التعاون، بأن هذه الدورة تكتسب أهمية خاصة نظراً للموضوعات المطروحة أمام الوزراء والمتعلقة بمسيرة العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات، ولما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من متغيرات وأحداث تتطلب التشاور والتنسيق المشترك لتدارس تداعياتها.
وقال الزياني أن «المجلس الوزاري لمجلس التعاون، سيستعرض خلال هذا الاجتماع عدداً من التقارير المقدمة من الأمانة العامة بشأن متابعة ما تم حيال قرارات المجلس الأعلى في قمة الكويت، وسير العمل في المشاريع المشتركة، والموضوعات ذات الصلة بالحوارات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون والمجموعات الاقتصادية العالمية، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية والعربية والدولية التي تهم دول المجلس».

"الشؤون الاجتماعية" تصدر تنظيماً جديداً لضبط "فوضى سوق الاستشارات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب

تعتزم وزارة الشؤون الاجتماعية، إصدار تنظيم جديد لمراكز الإرشاد في الجمعيات الخيرية ولجان التنمية والأوقاف، من شأنه أن ينظم «الفوضى في السوق الاستشارية والإرشادية». الذي تعاني من «استغلال صاحب المشكلة حتى من خارج المملكة». وعلمت «الحياة» أن التنظيم الجديد يحوي 35 مادة، تغطي جميع ما يتعلق في «الإرشاد والاسترشاد.«

وقال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية الدكتور عبدالله السدحان، في تصريح إلى «الحياة»: «إن الوزارة في صدد إصدار أنظمة جديدة للاستشارات الأسرية، نظراً للفوضى الحاصلة في السوق الاستشارية والإرشادية السعودية ، ومنها ما يتعلق في الإرشاد الأسري الأهلي»، لافتاً إلى أن «أي متخصص يستطيع من خلال هذه الأنظمة أن يتقدم بطلب ترخيص وفق الضوابط المحددة، للحفاظ على المسترشد وحقه، وعدم استغلاله، ومنها ما يتعلق في الإرشاد الأسري في مراكز التنمية المجانية.«

وتوقع السدحان، صدور لائحة تنظيم مراكز الإرشاد الموجودة في الجمعيات الخيرية ولجان التنمية والأوقاف «خلال الأيام المقبلة، وستعمل على تنظيم السوق الإرشادية في المجتمع السعودي، ووضع عقوبات على من يمارس العمل من دون ترخيص، سواءً أكان مركزاً أم أفراداً، إذا أعلن عن نفسه، أو وضع أرقام تواصل.«

وأكد أن سوق الاسترشاد السعودية «تعاني من استغلال صاحب المشكلة، حتى من خارج المملكة. وستحاول هذه الأنظمة ضبط العملية». وقال: «استشعاراً من وزارة الشؤون الاجتماعية لأهمية تنظيم وضبط العملية الإرشادية، فقد بادرت الوزارة إلى الرفع إلى مجلس الوزراء، لتتولى الوزارة مسؤولية تنظيم هذا القطاع الحساس والمهم، الذي يتعلق في حياة الفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.«

وذكر أنه «صدرت اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية بقرار من مجلس الوزراء، قبل عامين، والقواعد التنفيذية لها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية قبل نحو عام، التي شملت على 35 مادة تغطي الجوانب التالية: الأهداف والتعريفات، والأحكام العامة، وشروط الترخيص وإجراءاته، والعقوبات وأحكام ختامية.«

ولفت السدحان، إلى أن «الوزارة بادرت منذ صدور هذه اللوائح والقواعد إلى العمل على استكمال الإجراءات واتخاذ التدابير لتنظيم عملية الحصول على الترخيص والمتابعة والإشراف والرقابة»، مؤكداً أنه تم «تشكيل عدد من اللجان الفنية المتخصصة في مختلف مناطق المملكة، من أصحاب الخبرات الإدارية والفنية، للإشراف على هذه المراكز، وفقاً لتنظيم محدد، إضافة إلى إقامة دورات تدريبية وتأهيلية وورش عمل، لتطوير مهارات القائمين على العملية الإشرافية والرقابية من موظفي وموظفات الوزارة، بالتعاون مع جهات متخصصة، مثل الجامعات والجمعيات المتخصصة في هذا المجال.«

وأشار إلى أنه «يمكن التقديم على خدمة التراخيص عبر موقع الوزارة الإلكتروني. ويتم توجيه الطلب للجنة الفنية لدرسه، والتأكد من انطباق الشروط التي حددتها اللائحة، ومن ثم إصدار الترخيص المبدئي لاستكمال بقية المتطلبات والشروط، والحصول على الترخيص البلدي والدفاع المدني، ومن ثم يصدر له الترخيص النهائي لممارسة النشاط الإرشادي الأسري»، لافتاً إلى أنه صدرت أخيراً «ضوابط تنظيمية لمراكز الإرشاد الأسر في الجهات التي تقع تحت إشراف الوزارة ذات الشخصية الاعتبارية، مثل الجمعيات والمؤسسات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعي للتنظيم العملية الإرشادية بها».

تضم 23 هدفاً.. و"الرياض" تنفرد بتفاصيلها.. و"الشورى" يناقشها اليوم

خطة التنمية العاشرة تسعى لتيسير السكن ورفع مستوى المعيشة ورعاية الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914728.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

استقرت لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى على 23 هدفاً عاماً لخطة التنمية العاشرة، وتنفذ عبر 270 سياسة وآلية صنفت بعد هدف المحافظة على القيم والتعليم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترشيح هوية المملكة العربية والإسلامية في ثلاثة مجالات (اقتصادية واجتماعية وتنظيمية).

ووفقاً لتقرير الخطة الذي حصلت عليه "الرياض" فقد بدأت لجنة الاقتصاد في ذي القعدة الماضي دراسة الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية العاشرة في ضوء المحددات والتحديات الاقتصادية لتحقيق طموحات المملكة التنموية في تعزيز رفاهية المواطن وإيجاد فرص وظيفية ملائمة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية وتعميق الاقتصاد المعرفي والاستغلال الأمثل للمزايا التنافسية.

وشملت أهداف الخطة في مجال التنمية الاجتماعية ثمانية أهداف في مقدمتها الاستثمار الأمثل في الموارد السكانية ورفع المستوى المعيشي وتحسين نوعية الحياة لجميع فئات المجتمع، ونصت الأهداف على توفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية والحد من البطالة من خلال سياسات مرتبطة بتطوير القوى العاملة والتطوير الاقتصادي والهيكلي والتنظيمي.

ونصت الأهداف على تيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ورعاية الأسرة والطفولة، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ذات الجودة العالية لجميع السكان وتيسير الحصول عليها.

ومن أهداف التنمية الاجتماعية، شددت الخطة على الموارد البشرية وتنميتها ورفع انتاجيتها وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات من خلال سياسات تتعلق بالتعليم العام والعالي والتدريب.

أما في مجال التطوير التنظيمي والإداري، فحوى 6 أهداف تمثلت في تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، وأيضاً رفع جودة تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية وتطوير آليات تنفيذها ومتابعة صيانتها، والارتقاء بكفاءة الخدمات والمرافق العامة المقدمة للسكان وزيادة كفايتها في مختلف المناطق، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال عدة سياسات ترتبط بهذا المجال.

وفيما يتعلق بأهداف خطة التنمية العاشرة بشأن التنمية الاقتصادية، فأورد تقرير الخطة ثمانية اهدف في مقدمتها تعميق التنويع الاقتصادي بأبعاده المختلفة والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة، وكذلك توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدراته التنافسية.

وكانت لجنة الاقتصاد قد أجرت عدداً من التعديلات على أهداف خطة التنمية العاشرة تتعلق بتحفيز الادخار لدى المواطنين وتشجيع العمل التطوعي وبرامج التكافل الاجتماعي وتطوير المناهج بما يواكب معارف العصر، وتعميم ثقافة الصحة

البدنية وتطوير الخدمات الطبية للأطفال والمسنين، وتضمين السياسات أموراً منها منظومة النقل متعدد الوسائط وتوسيع نطاق شبكة السكك الحديدية لربط مناطق المملكة وتعميم تطبيقات المعاملات الالكترونية لتعزيز المساءلة والشفافية، وكذلك تطوير قطاع الخدمات وضمان مساهمة الجامعات في تحفيز الاستثمار في المعرفة، وتحفيز الصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الخام الهيدروكربونية والتعدينية وتطوير صناعة تحلية مياه محلاة تحلية كاملة.

وأكد تقرير اللجنة تميز الأهداف بالشمولية في تغطية الأبعاد التنموية الرئيسية، بالإضافة إلى الواقعية والمحافظة على المكتسبات والتمسك بالثوابت والمبادئ، وتستدرك الأهداف حدة المنافسة العالمية وتركز على تعميق التنويع الاقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدرته التنافسية ورفع مستوى الانتاجية والقيمة المضافة للموارد الطبيعية وتوطين العمالة، كما ركزت على التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في مواجهة التحديات، وهي أهداف ملائمة وسياسات فعالة وفي الاتجاه الصحيح.

وقدَّرت اللجنة نطاق شمولية المشاورات في إجراءات إعداد الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة التي شملت الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وبيوت الخبرة العالمية والمراكز العلمية والجامعات، واعتبرته منهجاً يجعل الأهداف التي وُضعت أكثر ملاءمة وقابلية للتحقيق، وفي ضوء ذلك اتفقت على ملاءمة الأهداف والسياسات وأهمية إقرارها.

وأضافت على الهدف السادس المحافظة على الحياة الفطرية واجرت تعديلات وإضافات عديدة على بعض السياسات بغرض جعلها أكثر وضوحاً أو لزيادة نطاق تغطيتها لمواضيع اساسية.

الرياض
www.Alriyadh.com

أغلب المواطنين والمقيمين يجهلون الحقوق والواجبات

• نظام الكفيل" يحتاج إلى تطوير..!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914907.html

أبها، تحقيق- سعيد معيض

يهتم "نظام الكفيل" المعمول به منذ سنوات طويلة بتنظيم عمل العمالة الوافدة داخل "المملكة"، وهو نظام معمول به أيضاً في دول الخليج والعديد من دول العالم، ومع ذلك فإنَّ كثيرا من المواطنين والمقيمين يجهلون هذا النظام بشكل كامل، خاصة ما يتعلَّق بالحقوق والواجبات لطرفي العلاقة.

ويدعو قِدم "نظام الكفيل" إلى إعادة مراجعته وتطويره بما يتوافق مع المستجدات الداخلية والدولية، أو أن يتم إلغاؤه وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك، على أن يستقدم المواطن العمالة وفق شروط معينة وعقد محدد، كما أنَّه بالإمكان أيضاً إسناد أمر الكفالة إلى شركات متخصصة بدلاً عن الأفراد، على أن تكون مسؤولة عن حقوق العمالة أمام الجهات المعنية، إلى جانب المسؤولية عن تبعات ما قد يرتكبونه من مخالفات، وكذلك المطالبة بحقوقهم في حال تمَّ التعدِّي عليها من قبل صاحب العمل.

عقد مركب

وأوضح "محمد الشهري" -محام- أنَّ نظام الكفيل يُعنى بتنظيم إدخال الأشخاص غير المواطنين إلى "المملكة"، بحيث يكون الكفيل هو المسؤول الأول أمام الحكومة عن هذا المكفول، كما أنَّه هو المطالب والملزم في حالة حدوث أيّ أمر ضد مكفوله، مبيناً أنَّ المكفول يحصل على إقامة سارية المفعول مدفوعة الثمن لمدة

إسناد الكفالة إلى «شركات متخصصة» يحملها مسؤولية حقوق العمالة وما يرتكبونه من مخالفات

عام واحد على الأقل، على أن يعمل المكفول لدى كفيله، سواءً كان ذلك في شركة أو مؤسسة أو منزل.

وأشار إلى أنَّ كفالة الاستقدام عبارة عن عقد مركب من عقدين، الأول هو عقد كفالة على النفس، أمَّا الآخر فهو عقد إجارة بين العامل وكفيله، مضيفاً أنَّه يهدف إلى تنظيم وفود العمالة إلى البلاد بحيث لا يدخل إليها إلاَّ أصحاب المهن والأعمال التي تحتاج إليها البلاد أو لا تتوافر في سوق العمل، وأن لا يعمل الوافد مستقلاً، وأن لا يعمل الأعمال الخاصة بالمواطنين، ومن ذلك ممارسة مهنة التجارة، فهذه هي المصلحة المراد تحقيقها بهذا النظام.

شكاوى ومشاكل

وأكد "الشهري" على أنَّ نظام الكفالة يحتاج إلى إضافة ما يمنع إساءة استعماله، خاصة إذا اختلف الكفيل والمكفول، مضيفاً أنَّ بعض الكفلاء إذا اختلف مع مكفوله يبقيه على كفالته ولا يتركه ينتقل إلى كفالة غيره؛ لأنَّ نظام الكفالة يتطلب موافقة الكفيل على نقل كفالته، مشيراً إلى أنَّه لن يوافق على ذلك في حال الاختلاف معه بطبيعة الحال، وقال :"يبدو أنَّ طلب موافقة الكفيل على نقل الكفالة حتى في حال الاختلاف، أيّ دون استثناء لهذه الحالة هو السبب في أكثر الشكاوى والمظالم الناتجة عن هذا النظام.

[هناك ن يرى أن النظام الحالي قيَّد المكفولين]

هناك من يرى أن النظام الحالي قيَّد المكفولين

نقل الكفالة

ودعا "الشهري" إلى استثناء حال الاختلاف من نظام نقل الكفالة، خاصة إذا قضت الجهة المختصة بالنظر والحكم في الاختلاف بين الكفيل والمكفول بالحق للمكفول، لافتاً إلى أنَّ نقل الكفالة في هذه الحالة دون طلب موافقة الكفيل سيرفع الأذى الذي يقع على المكفولين نتيجة لذلك، مشدداً على أهمية إتاحة نقل الكفالة بعد سنوات محددة من العمل عند الكفيل حتى في حال عدم وجود اختلاف بين الكفيل والمكفول حينما يرغب المكفول في الانتقال لأسباب معينة.

وأضاف أنَّ العلاقة بين الكفيل ومكفوله لابد أن تكون مبنية على الاحترام والإخلاص في العمل والأمانة والرفق بالعامل وعدم الخيانة من المكفول، مشدداً على ضرورة الإحسان إلى العامل، مستشهداً في هذا الشأن بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم- في شأن الخدم :"إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليُطعمه مما يأكل، وليُلبسه ممَّا يلبس، ولا تُكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم".

حق الوافد

وبيّن "حسن الفيفي" -تاجر- أنَّ نظام الكفيل معمول به في العديد من الدول، مشيراً إلى أنَّه نظام تصدر على أساسه تأشيرات وإقامات الوافدين للعمل باسم الجهة التي سيعملون فيها، موضحاً أنَّ الكفيل في هذه الحالة هو الضامن والمسؤول عن تواجد هذا الوافد على أرض الدولة المعنية، إلى جانب مسؤوليته عن حقوقه والتزاماته، مؤكداً على أنَّ من عيوب هذا النظام أنَّه يُقيد حق الوافد في تغيير عمله إذا واجهته ظروف معينة، أو حينما يجد عرضاً أفضل، أيّ أنَّه يجعله أسيراً لجهة واحدة قد ترفض الموافقة له بذلك.

[نظام الكفيل لم يُصلح العيوب والسلبيات «أرشيف الرياض»]

نظام الكفيل لم يُصلح العيوب والسلبيات «أرشيف الرياض»

سوق العمل

ورأى "مزهر الفايز" أنَّ نظام الكفيل به عيوب كثيرة، داعياً الجهات المعنية إلى إلغائه وجعل الدولة هي الكفيل عوضاً عن ذلك، على أن يستقدم المواطن العمالة وفق شروط معينة وعقد محدد، لافتاً إلى أنَّ ذلك سيُمكن الدولة من استقدام العمالة حسب حاجة سوق العمل، وبالتالي تختفي العيوب الحالية لهذا النظام، لاسيما من بعض الكفلاء الذين يسيئون استخدام هذا النظام ضد العمالة، في ظل وجود العديد من الممارسات السلبية لبعض العمالة، ومن ذلك الهرب أو ارتكاب بعض الجرائم الجنائية التي يذهب الكفيل ضحية لتبعاتها.

تطوير النظام

ولفت "محمد الغامدي" -عقاري- إلى أنَّ نظام الكفيل معمول به في دول الخليج العربي والعديد من الدول العربية، متسائلاً عن جدوى انتقاد هذا النظام، خاصةً من قبل بعض المنظمات الخارجية ومن مواطني العديد من الدول العربية، مؤكداً على أنَّ هذا النظام يحقق ما فيه مصالح طرفي العلاقة وهما العامل وصاحب العمل، كما أنَّه يُنظِّم سوق العمل وأوضاع العمالة في "المملكة".

وأشار إلى أنَّ بعض العمالة ووسائل إعلام خارجية يرددون بين الحين والآخر مقولة تشير إلى أنَّ حقوق العمالة أفضل في الدول الغربية منها في "المملكة"، بيد أنَّ الحقيقة تؤكد على أنَّ هذا الأمر عارٍ عن الصحة جملةً وتفصيلاً، لافتاً إلى أنَّ الأمر لو كان صحيحاً لحرصت تلك العمالة على العمل في تلك الدول بدلاً من توجهها إلى "المملكة"، داعياً إلى تطوير هذا النظام عبر إسناد الكفالة إلى شركات متخصصة بدلاً عن الأفراد، على أن تكون مسؤولة عن حقوق العمالة أمام السلطات المعنية، إلى جانب المسؤولية عن تبعات ما قد يرتكبونه من مخالفات، وكذلك المطالبة بحقوقهم في حال تمَّ التعدِّي عليها من قبل صاحب العمل.

إلغاؤه ضرر

وشدّد "الغامدي" على ضرورة بقاء هذا النظام، سواءً كان الكفيل فرداً أو مؤسسة أو حتى إحدى الجهات الحكومية، مشيراً إلى أنَّ إلغاءه سيُلحق الضرر بالوطن والمواطن، إلى جانب زيادة الكثافة السكانية في "المملكة" بشكل كبير، خاصة أنَّ "المملكة" تُعدُّ من الدول الجاذبة للعمل نتيجة المستوى الاقتصادي الجيد الذي تتمتع به مقارنة مع كثير من دول العالم الثالث، مبيناً أنَّ العديد من شباب الوطن سيتأثرون بشكل سلبي نتيجة تقلُّص فرص العمل المُتاحة لهم، إضافة إلى إلحاق الضرر باقتصادنا المحلي؛ بسبب خروج ملايين الريالات عبر أولئك العمالة على شكل تحويلات ضخمة إلى بلدانهم.

حقوق العمالة

وبيّن "سلمان الشهري" -معلم- أنَّ الهدف من نظام الكفيل هو أنَّه لابد أن يكون لدى صاحب العمل الذي يرغب في جلب عامل أجنبي إلى "المملكة" تصريح بذلك من جهة رسمية، وعلى ضوء هذا التصريح يستطيع استقدام هذه العمالة، مضيفاً أنَّ النظام الحالي يكفل العديد من الحقوق لصاحب الشركة أو المؤسسة أو حتى أصحاب الأعمال الصغيرة، ومنها أنَّ صاحب العمل من حقه أن يحتفظ بجواز سفر العامل ويُحدد مكان إقامته، كما أنَّ بإمكانه عدم السماح للعامل أن ينتقل إلى عمل آخر أو لصاحب عمل آخر إلا بعد موافقته.

وأضاف أنَّ من بين تلك الحقوق أيضاً أنَّ العامل لا يستطيع أن يسافر أو يغادر البلد إلاَّ بإذن صاحب العمل، مشيراً إلى أنَّ هذه الأمور مجتمعة تحافظ على حقوق أصحاب الأعمال، في الوقت الذي لا تكفل فيه حقوق العمالة، موضحاً أنَّ حقوق المكفول تتمثل بالالتزام التام بما نص عليه العقد، وتسليمه راتبه في مواعيده الشهرية دون نقصان، وأن يُعامل بالإحسان إليه وفق ما حثَّ عليه ديننا الإسلامي الحنيف وما تفرضه قيمنا العربية والإسلامية من شيم تجاه الآخرين، وأن لا يُكلف ما لا يطيق أو يتم تكليفه بأعمال خارج نطاق ما تم استقدامه له.

مجلس الشورى يناقش مقترحاً بشأن حرية المعلومات ونظاماً لوظائف مباشرة الأموال العامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914961.html

الرياض - محمد الشيباني

عقدت الهيئة العامة لمجلس الشورى امس الاحد اجتماعها الثالث لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري للنظر في عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

وحضر الاجتماع معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور فهاد بن معتاد الحمد ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة عدد من الموضوعات إلى المجلس لمناقشتها في جلساته القادمة، فقد أحالت تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مقترح مشروع نظام حرية المعلومات المقدم من عضو المجلس الدكتور فايز بن عبدالله الشهري بموجب المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون المالية بشأن مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة. كما أحالت الهيئة العامة إلى المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن اقتراح تعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 1393/7/29هـ المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية السريعة التلف والمعدات الخاصة المستخدمة في ذلك النقل. ووافقت الهيئة على إحالة تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة المساحة الجيولوجية السعودية للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الغذاء المعاد إلى المجلس لدراسته عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى.

69 دعوى قضائية ضد الجهات الحكومية في120 يوما

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

هتان أبو عظمة- جدة
نظرت المحاكم الإدارية بمناطق المملكة 69 دعوى ضد جهات حكومية خلال 120 يومًا بدءًا من الأول من محرم 1434 هـ وحتى نهاية الشهر المنصرم، وسجلت منطقة مكة المكرمة 18 دعوى لتحتل بذلك المركز الول تلتها الرياض بـ 16 دعوى ثم عسير بـ 8 دعاوى والجوف بـ 7قضايا، و جازان بـ 6 قضايا والقضيم بـ5 قضايا تليها الشرقية بـ 4 قضايا، ثم تبوك بقضيتين فقط وأخيرًا سجلت كل من مناطق المدينة المنورة وحائل ونجران قضية واحدة فقط لكل منطقة.
وقال المحامي والمستشار القانوني عمر إسحاق أنه يحق لأي مواطن مقاضاة أي جهة حكومية يرى أن لم يحصل على حقه الذي كفله له النظام منها، سواء في إنهاء معاملة أو تأخيرها أو بسبب أمور مالية أو حتى معنوية، وذلك في المحاكم الإدارية التي تعتبر مختصة في النظر في مثل هذه القضايا.
وأشار إسحاق إلى أن الفرد الذي يقيم دعوى أو يخاصم ويشتكي جهة حكومية يفترض فيه، كذلك ألا يكون له موقفٌ شخصي في هذه الدعوى ضد موظف أو مسؤول، إنما يوجه دعواه وشكواه إلى قرار أو تصرف صادر من تلك الجهة بغض النظر عن شخص من أصدره، منوهًا بأن هناك جهلا كبيرا من شريحة من الناس في هذا الشأن، وقال إن هذا حق لكل مواطن أو مقيم لرفع هذه الدعوى، يذكر أن نفس المحاكم نظرت 195 من نفس النوع العام الماضي 1434هـ .

مواطنون: يسهم في توفير السكن للأجيال القادمة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

عبدالرحيم الحدادي - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي
عبر مجموعة من المواطنين بالمدينة المنورة عن بالغ سرورهم وفرحتهم بتخصيص أراض لبناء وحدات سكنية تابعة لوزارة الإسكان لأهالي المدينة المنورة.
وفي البداية قال المواطن طارق محمد: «نحن أبناء طيبة الطيبة ننتظر مثل هذا المشروع منذ وقت طويل، وفي حال تشييد الوحدات السكنية من قبل وزارة الإسكان سوف تقضي على أزمة السكن على مستوى المملكة كما أن إيجار الشقق الهائل من قبل ملاك العمائر سوف ينخفض، والأهم موعد بناء هذه الوحدات السكنية».
وقال أحمد الحربي: إن التخصيص سوف يقضي على عملية الانتظار الطويل في صندوق التنمية العقاري كما أن هذا المشروع الجبار سوف يسهم في توفير فرص كبيرة للجيل القادم؛ لتمكنهم من وجود شقق للإيجار وبأقل الأسعار مقارنة بالوقت الحالي.
وقال خالد مشرف: نعرف أن كل قرار لابد أن يكون له تبعات وسبق أن وجه خادم الحرمين الشريفين بتخصيص أكثر من 500 ألف وحدة سكنية على مستوى المملكة، حيث تم نقل جميع الأراضي من وزارة البلدية لوزارة الإسكان لاستكمال

الإجراءات النظامية ومخاطبة كتابة العدل لإفراغ مساحة الأرض التي سيتم تخصيصها لإنشاء مشروع سكني لأهالي المدينة المنورة كل هذا ملموس ومعلوم لدى الجميع داعيًا إلى سرعة تنفيذ المشروع وتوزيع الوحدات السكنية.
وأشار سعد السحيمي وعبدالرحيم: أن قرار تخصيص الأرض اللازمة لإقامة المشروع السكني في المدينة المنورة يأتي امتدادًا لجهود خادم الحرمين الشريفين؛ لتوفير وحدة سكنية لكل مواطن لم يحصل على سكن و توفير الحياة الكريمة للشعب السعودي، وبما يعزز من قدرة المواطن للعيش وأسرته في رغد العيش بعد تملك سكن له وأسرته.
وأختتم بدر بادي بقوله: «إن بناء وحدات سكنية في المدينة المنورة من قبل وزارة الإسكان سوف يقلل من احتكار ملاك العقار ويخفض من القيمة الإجارية للشقق وأتمنى أن ينجز هذا المشروع في أسرع وقت، حيث أنني حاليًا أخطط للزواج ولا أعرف متى سيبدأ المشروع ومتى سينتهي وكيف أحصل على سكن؟.

مسؤول أممي : خادم الحرمين جعل المرأة شريكًا أساسيًا في التنمية

أعلن عن تقديره للإصلاحات التي قادها المليك اقتصاديا واجتماعيا

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

واس - تونس
أعرب المستشار الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا « التابعة للأمم المتحدة أديب نعمة عن تقديره الكبير للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي قادها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خاصة ما يتعلق باهتمامه بالمرأة بوصفها شريكًا أساسيًا في العملية التنموية الشاملة التي تشهدها المملكة.
وأشار نعمة إلى أن المملكة العربية السعودية شهدت خلال السنتين الأخيرتين تقدمًا خصوصًا من حيث مشاركة المرأة في المجالس التشريعية واصفًا هذه الخطوة بأنها في الاتجاه الصحيح .
جاء ذلك في تصريح أدلى به المستشار الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على هامش اللقاء الذي عقده مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الذي يتخذ من تونس مقرًا له بمناسبة إطلاق دليل مرجعي وتدريبي حول تمكين المرأة في العالم العربي من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015م.
وأوضح أن هذا الدليل الذي اشترك في إعداده مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا « الإسكوا « التابعة للأمم المتحدة يواكب التطورات الراهنة في قضايا المرأة والتنمية بشكل عام.
وبيّن أن الدليل يتناول التطورات الحاصلة منذ نهاية عام 2010 م في المنطقة العربية وتأثيرها على وضع المرأة استنادًا على آخر الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة لشهر مارس 2013م .

الزهرة .. حي كامل بلا ماء ونور وصرف وسفلتة

السكان يتساءلون: هل نسونا خلف الوادي؟

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
اضغط هنا

سلطان الميموني - المدينة المنورة تصوير - عوض السحيمي

كشف عدد من سكان حي الزهرة «أ» الواقع بعد الوادي من جهة حي الجرف عن تدني خدمات البنية الأساسية للحي وعلى رأسها الإنارة والمياه والصرف الصحي والسفلتة مؤكدين ان الطريق الرئيس المؤدي إلى الحي يمر عبر احد الوديان وانه إذا هطلت الأمطار وامتلأ بالمياه فإن عليهم سلك طرق بعيدة ليصلوا إلى منازلهم وغير ذلك من المشاكل التي تواجههم.

«المدينة» التقت بعض سكان الحي ليتحدثوا عن معاناتهم وكانت البداية مع فهد عبدالله العنزي الذي قال ان الشوارع ردمت ولم تعبد رغم مضي اكثر من اربعة اشهر على البدء بتنفيذها وانه لا يوجد في الحي شبكة مياه عامة مشيرا الى ان بعض سكان الحي راجعوا كثيرا الجهات المعنية ومنها أمانة المدينة المنورة في مقرها الرئيسي كما تقدموا بشكاوى من خلال موقعها الالكتروني ولا فائدة.

وأكد على كلامه شقيقه قاسم عبدالله العنزي الذي ذكر ايضا ان الحي لا توجد به حاويات كافية للنفايات.

اما عمر فريج الجهني فيقول: نعاني كثيرا من الأتربة المتطايرة والغبار وطالب بتعبيد الشوارع للتخلص من الأتربة والحفاظ على السيارات من التلف كما اكد على الحاجة الملحة للمياه وتطرق الى شكوى السكان من الروائح الكريهة المنبعثة من محطة الصرف الصحي القريبة من المخطط.

ويشير بدر الحربي الى انه لا يوجد بالحي شبكة صرف صحي واشتكى من تضرر مرضى الربو في الحي من الأتربة المثارة بسبب عدم سفلتة الشوارع.

وقال: بكل صراحة نحن لم نبدأ البناء الا حينما بدأت اعمال «السفلتة» ولكننا انتهينا منه والشوارع بقيت كما هي وأن البعض أوقف البناء بعد أن انهي الهيكل الرئيسي «العظم» بسبب توقف أعمال السفلتة وبقائها على حالها، وأضاف: أصحاب صهاريج المياه يطالبوننا بدفع مبالغ أعلى من المعتاد كي يجلبوا لنا المياه بحجة رداءة وصعوبة الطرق المؤدية إلى الحي».

ويؤكد ماجد محمد المحمدي ان السفلتة هي اهم متطلبات السكان حيث تلفت السيارات بسبب الطرق الترابية الموجودة في الحي وقال: لا نعلم لماذا توقف العمل بها منذ وقت طويل؟.. واستطرد: ولكن حسب المعلومات التي وصلتنا ولا نعلم بكل امانة مدى صحتها ان الأمانة سحبت المشروع من الشركة المنفذة بسبب تأخرها في التنفيذ ولكن هناك من يؤكد -كما يقول بدر الحربي الذي عاد للتداخل في هذه الجزئية- ان الشركة المنفذة سلمت المشروع لشركة اخرى من الباطن وهي الشركة التي أخرت التنفيذ لمشروع السفلتة وايا كانت الأسباب يجب اكمال المشروع وعلى الجهات المعنية تسوية خلافاتها مع الشركات والتعجيل في تنفيذه فما ذنبنا نحن في كل هذا؟.

ويضيف ماجد: «الجزء المقابل للحي ولا يفصل بينهما الا الوادي تتوافر فيه جميع الخدمات وهنا كما تشاهد بعينك نقص خدمات في كل شيء».

ويؤكد حاتم عبدالله المحمدي على نفس مطالب من سبقوه وأضاف: عجزنا ونحن نطالب بالخدمات الأساسية فكيف لو كنا نطالب بحدائق وملاعب وأماكن ترفيه؟.

ويقول عبدالرحمن المحمدي والذي رافق «المدينة» في جولتها على الحي «نعاني من الطرق المؤدية إلى الحي وهذه بحد ذاتها تزيد من معاناتنا ناهيك عن نقص الخدمات الأخرى كما ان لدينا مجمعين للبنين والبنات أحدهما جاهز وبه حراس ولم يداوم به أحد والآخر تعثر ولم يستكمل».

شكاوى من سوء المباني والمعاملة السيئة وعدم الاهتمام

هاربات من دور الرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681366.htm

نادر العنزي (تبوك)

بين الفينة والأخرى يتكرر مسلسل هروب الفتيات من دور الرعاية الاجتماعية، في وقت تبرر بعض الهاربات الأمر بأنه بسبب عدم توفر الأجواء الملائمة ومتطلبات الحياة الكريمة لهن، وعدم توفر الأنشطة المناسبة التي تمتص طاقتهن بما يعود عليهن بالنفع والفائدة، بعدما لجأن لتلك الدور لظروفهن الاجتماعية.

وترى بعض نزيلات الدور أن أبرز الإشكاليات التي تعاني منها الفتيات تتعلق بسوء المباني والتغذية والرعاية الصحية، وغياب النظافة، وقلة التجاوب مع المشكلات، بالإضافة إلى ادعاءات بتعرض بعضهن للضرب والإيذاء من قبل المشرفات.

وكثيرا ما يتداول المجالس قصص هروب الفتيات وبشكل يومي، والتي لا تتوقف على دار بعينه، بل تمتد من منطقة إلى أخرى، ففي منطقة عسير تمكنت إحدى نزيلات دار الحماية الاجتماعية العام الماضي من الهروب فجراً من الدار مستغلة غياب الحراسة، حيث أكد رئيس حقوق الإنسان بعسير هادي اليامي أن النزيلة تواجدت في الهيئة مسجلة عدة ملاحظات على وحدة الحماية وخوفها في الوقت نفسه من إعادتها إلى أهلها وقد تمت معالجة الموضوع ومخاطبة الإمارة والشؤون الاجتماعية وتسليمها لوحدة الحماية الاجتماعية مجدداً.

وفي محافظة جدة هربت فتاة (27 عاما) من دار الحماية الاجتماعية في جدة، حيث أكد مدير وحدة الحماية الاجتماعية صالح الغامدي، أنه تم على الفور إبلاغ الشرطة بالواقعة للبحث عن الفتاة التي سبق لها الهروب من العائلة التي تحتضنها، مشيرا إلى أنها لا تعاني من أية مشاكل نفسية، مرحبا بعودتها إلى دار الحماية في حالة رغبت في ذلك.

كما شهدت جمعية الملك خالد النسائية الخيرية بتبوك وبشكل مستمر حالات ما بين انتحار ومحاولة هروب لفتيات يقمن في المبنى التابع لها، آخرها هروب فتاتين بعد أن قفزتا من على سور المبنى.

وفيما تبدو غريبة قصص الهروب من تلك الدور، كشفت لـ «عكاظ» والدة إحدى الفتيات الهاربات من دار الرعاية الاجتماعية بتبوك أن «ابنتي عمرها ١٥ سنة حاولت الهروب من الدار في حين تواجدت المسؤولات وقت دوامهم الرسمي، ولم يعلمن حتى بخروجها من الدار طلبت من مديرة الدار أخذ الجوال من ابنتي فهو سبب هروبها من منزلي فأنا لم أقم بضربها أو بتعنيفها ولكنني لم أرض بتفكيرها الخاطئ، ولكن المديرة لم تتعاون معي بل رفضت حتى الكلام معي أو الانصياع لما أقول وأنصحها به.

وأضافت الأم: لم أكن مقصرة في تربية ابنتي ولكن أفكار هذا الجيل تفوق كل توقعات، بالإضافة إلى صديقات السوء، ليأتي الإهمال في دور الرعاية ليكمل ما نقص.

هروب ولكن

فتاة أخرى في إحدى دور الرعاية الاجتماعية دخلت الدار هربا من تعذيب زوجها المستمر تقول: «كان معي طفلان وحامل في الشهور الأولى بطفلي الثالث، وهو في الثالثة من عمره الآن، هذه السنين قضيناها خلف أسوار الدار نعاني من عدم الاهتمام، رغم أننا لجأنا إليها هربا من ظلم أزواجنا وأسرنا، لكننا صدمنا بالمعاملة في الدار من قبل العاملات، حيث بدأت قصتي عندما حكم لي القاضي بالخلع والحصول على حضانة أطفالي والسماح لهم بالسفر معي، حينها شعرت

بالسعادة البالغة لانتهاء مشاكلي، ولكن كانت الصدمة أنه بعد صدور حكم المحكمة وتصديقه من هيئة التمييز، رفضت الدار انتقالي إلى سكن خاص بدعوى عدم وجود محرم، وأن خروجي من الدار لن يكون إلا بزواجي أو وجود كفيل تنقل له كفالتي».

وزادت: مرة سمحوا لزوجي بأخذ أطفالي وقت الزيارة دون إذن وموافقة موقعة مني، وعندما اعترضت، برروا موافقتهم بحصولهم على تعهد منه بإرجاعهم وعدم إلحاق أي ضرر بهم، ولا أعلم ما هي الأنظمة والقوانين التي تطبق علي وبأي حق تطبقها الدار علي، وحينما أطلب الطعام لي ولأطفالي ينتابني شعور بالعجز والضعف، وأطفالي يرتدون الملابس القديمة والبالية ويحرمون من الخروج والتنزه برفقتي أو بدونها، ونحن لجأنا إلى دار الحماية الاجتماعية هربا من العنف، ولكن أطفالي لا ينشأون حاليا في بيئة مناسبة كما أعتقد، فما هو إذن الاختلاف بين الداخل والخارج، وشعوري بالألم والاضطهاد اضطرني للجوء إلى القاضي الذي فصل في قضيتي منذ 3 سنوات، والذي تفاجأ بوجودي كل هذه المدة في الدار، فبادر برفع أوراقي لهيئة حقوق الإنسان والتي رفعتها بدورها إلى إمارة المنطقة للبت فيها، هذه هي حالنا في دار الحماية الاجتماعية، نحن نعيش تحت ضغوط نفسية صعبة ومعاناة دائمة، هربنا من المعاناة مرة، ولكننا هنا نواجهها ألف مرة، وأنا لا أريد سوى الخروج من هنا وبدء حياة جديدة مستقرة آمنة لي ولأطفالي.

وتشير أخرى: نحن محرومات من أبسط حقوقنا في المأكل والمشرب والملبس، ثلاجتنا تبقى بالأيام فارغة لا تحتوي على أي نوع من الطعام، وعندما نشتكي للمشرفات نتعرض للإهانات بألفاظ غير مناسبة.

لا خروج

وتشير فتاة تعيش هي وإخوتها في دار الرعاية الاجتماعية إلى أنها: نحن مكلفات بكامل الأعمال المنزلية فيها من طبخ وغسل وتنظيف، وفي كثير من الأحيان يرفضون إحضار الطعام لنا، حتى ملابسي التي ارتديها أنا وإخوتي أصبحت قديمة، لرفضهم شراء أي ألبسة جديدة لنا ولم نجد الرعاية والاهتمام التي وعدنا بها بل وجدنا الإهمال والرفض، الأمر الذي دفع نزيلات الدار الأخريات للتعاطف معنا ورعايتي أنا وإخوتي الصغار الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ 9، 10، 11، ولم أعد أجد من أبث له شكواي وهمومي، وعندما أحاول اللجوء إلى إحدى المسؤولات في الدار للأسف أقابل بالصد والرفض، ولا يمكننا الخروج من الدار لأي مكان حتى لمجرد رحلات ترفيهية كبقية الأطفال، حتى أنهم يعمدون إلى إغلاق جهاز التلفاز الذي يعد الوسيلة الوحيدة للترفيه في الدار.

بلا اهتمام

وتقول (م.ع) هاربة من جحيم أسرتها إلى دار الرعاية الاجتماعية: حينما دخلت دار الحماية الاجتماعية شعرت في البداية بشيء من السعادة لاعتقادي أن مشاكلي انتهت وأنني وجدت الأمان والحماية التي أبحث عنها، ولكنني اكتشفت أنني على موعد جديد مع فصل من فصول الضياع في حياتي، حيث تحولت من ضحية إلى مجرمة تستحق العقاب، وكان نهارنا يبدأ بمهام الأعمال المنزلية كافة من طبخ وغسل ومسح وشطف وكنس واهتمام بالأطفال الصغار من مأكل ومشرب وملبس وإعدادهم للذهاب إلى مدارسهم، وفي المساء يختم يومنا بالإهانات والتعنيف، إننا نحرم من الطعام والشراب فتمر بعض الأيام لا نحصل إلا على وجبة واحدة من الطعام، وعندما يداهم الجوع بطوننا ونرغب بالأكل لا نجد سوى التوبيخ والتقريع، احتياجاتنا الخاصة التي نطلبها لا تصلنا كاملة يأتي بعضها فقط وتكون من أرخص الأنواع والأصناف، لقد طلبت منهم صرف أدويتي الخاصة فرفضوا إحضارها مما اضطرني إلى الاتصال بابن أخي والذي قام بتأمينها لي، كما أنني للأسف لا أعرف حقوقي من راتب أبي المتوفى ومرتبات الضمان الاجتماعي، والتي لم تصلنا.

وأكدت الأخصائية الاجتماعية فوزية عوض أنه يجب الاهتمام بتلك الدور ونزيلاتها اللاتي لم يلجأن إليها إلا بسبب ظروفهن الأسرية.

وأوضحت أنه للأسف أغلب مباني دور التأهيل مستأجرة، ولم تتم تهيئتها التهيئة الملائمة والمناسبة لتلك الفتيات، مطالبة بأنه يجب أن يكون في تلك المباني ورش وغرف لتعليم الفتيات أعمالا مهنية أو فنية تكون عونًا لهن بعد الخروج.

وزادت: يجب استغلال طاقة الفتيات بالأعمال المفيدة لهن من خلال تدريب الفتيات على أعمال تجارية مثل صناعة الحلويات وخياطة الملابس وغيرها، بالإضافة إلى أهمية وجود مكتبات أسوة بما هو موجود في مدارس التعليم العام لإشغال وقت الفراغ لدى الفتاة بما يعود عليها بالنفع. وأكد لـ «عكاظ» المتحدث في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ليست دور توقيف، بل دور ضيافة ورعاية، لافتا إلى أن محاولات الانتحار قليلة ومرتبطة بضعف الوازع الديني، وانعدام الروابط الأسرية للفتيات، والانفتاح الثقافي والإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم العوامل المرتبطة بمحاولات الانتحار.

وزير العدل للمحاكم وكتابات العدل:

اعتماد البطاقة الشخصية لإثبات هوية النساء دون معرفين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681324.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى تعميما إلى جميع أصحاب قضاة المحاكم وكتاب العدل في المملكة أكد فيه أن المجلس الأعلى للقضاء قد درس موضوع تعريف المرأة من خلال بطاقتها والاكتفاء بها عن المعرفين، وبعد أن اطلع المجلس على أنظمة الأحوال المدنية والتعاميم الصادرة ذات العلاقة انتهى المجلس إلى التأكيد على جميع المحاكم وكتابات العدل بالاعتماد على البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة خاصة بها في إجراء أي معاملة تتعلق بها ومخاطبة الجهات الحكومية المعنية بطلب الحث باستمرار التنسيق فيما بينها للمسارعة باعتماد البصمة الإلكترونية تحقيقا لمزيد من الثقة،

وشدد الوزير العيسى في تعميمه على اعتماد البطاقة الشخصية في إثبات هوية النساء لمن تحمل بطاقة شخصية خاصة.

ويأتي التعميم متزامنا مع شكاوى من سيدات تعطلت قضايا لهن في المحاكم وكتابات العدل لعدم قدرتهن على إحضار معرفين، في حين رفضت بعض المحاكم مؤخرا الاستناد إلى بطاقة الهوية للنساء كونها محجبة ولا يوجد ما يثبت أنها صاحبة البطاقة، ودعا حقوقيون ومختصون في حقوق الإنسان إلى إيجاد سيدات للعمل في المحاكم لمطابقة صور السيدات بصورهن في البطاقة تجنبا لعمليات انتحال الشخصية.

يذكر أن وزير العدل كان قد دشن قبل عامين تقريبا جهازا للبصمة الإلكترونية في محكمة جدة العامة بجهود بذلها القاضي عبدالله النمير، إلا أن المشروع لم تتم الاستفادة منه أو تطويره لأسباب فنية.

أمانة الأحساء تستعرض مهام مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Con20140303681504.htm

سالم السبيعي (الأحساء)

نظمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أمس محاضرة تعريفية توعوية في أمانة الأحساء بعنوان (حماية النزاهة و مكافحة الفساد)، بحضور وكيل الأمانة للخدمات المهندس عبدالله العرفج ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية محمد الشعيبي.

وتناولت المحاضرة التعريف العام للهيئة ومهامها والقرار السامي بإنشائها وارتباط الهيئة المباشر، وتطرقت إلى وسائل وعناصر التبليغ عن حالات الفساد، ورسائل الهيئة والتي تتلخص في (نشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد، تحري حالات الفساد الإداري والمالي ومتابعتها، معالجة أسباب الخلل وسد ثغراته، تصحيح الفجوات النظامية في الأنظمة واللوائح العامة، إعداد التقارير حول حالات القصور والتقصير في بيئة أداء الأجهزة الحكومية واقتراح معالجتها)، وأهداف الهيئة واختصاصاتها في تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومتابعة

تنفيذها وتقويم نتائجها، إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء باقرارات الذمة المالية وأداء القسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها للمقام السامي للنظر في اعتمادها، متابعة مدى قيام الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة بمايجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المُجرمة للفساد المالي والإداري والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعة، توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك، نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

"البدون" مشمولون بـ"تكافل" التربية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180503&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

في الوقت الذي بدأت فيه وزارة التربية والتعليم ممثلة في موقع مؤسسة تكافل الخيرية أمس مرحلة تحويل بيانات الطلاب والطالبات المحتاجين "مادياً" إلى نظام إلكتروني خلال شهرين، علمت "الوطن" أن وزارة التربية أكدت أحقية حصول "البدون" على الإعانة، بعد إعلان الوزارة في وقت سابق عزمها على إطلاق نظام تكافل الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وربطه بمركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية لتدقيق جميع بيانات المستفيدين المدخلة.

وطالبت التربية مديري المدارس، بضرورة تسجيل جميع الطلاب والطالبات المستحقين لـ"الإعانة" وفق الضوابط المحددة خلال السنوات الماضية، على أن يتم تسجيلهم جميعا كحالات جديدة، ولا ينظر لمن سبق تسجيلهم بما فيهم طلاب الصف الأول الابتدائي، الذين تم تسجيلهم نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي الجاري، والحرص على الدقة التامة أثناء إدخال البيانات والتأكد من عملية الحفظ.

وأوضحت التربية، أن الإعانة يستحقها الطلاب والطالبات الحاصلون على 25 درجة فأعلى في تقييم حالاتهم، ويقتصر صرفها على الطلاب والطالبات السعوديين فقط ومن في حكمهم، وهم من يعاملون معاملة السعوديين في التعليم، كالمقيمين في المملكة إقامة دائمة (بدون) ويحملون بطاقات تنقل، أو من أمهات سعوديات.

وكانت الوزارة قد اعتمدت خطة عمل جديدة لمشروع "تكافل" العام الدراسي الجاري، وطالبت مديريها بالمناطق والمحافظات التعليمية، بضرورة إبلاغ جميع المدارس بتشكيل لجنة عمل داخل المدرسة برئاسة مدير المدرسة وعضوية 3 من المعلمين، منهم المرشد الطلابي، لدراسة حالات جميع الطلاب والطالبات داخل المدرسة، وتحديد الأكثر احتياجا لـ"الإعانة"، مرتبة حسب الدرجة التي حصل عليها الطالب أو الطالبة مع اتخاذ كافة الإجراءات التي تعين على دقة الاختيار، وأن يشمل التسجيل جميع الطلاب بمن فيهم طلاب الصف الأول الابتدائي (بنين، بنات)، وأن يتم تجديد دراسة الحالات سنوياً.

وشددت الخطة، على أن الإعانة لا يستحقها طلاب وطالبات مدارس محو الأمية ولا أي طالب أو طالبة تصرف لهم مكافآت أخرى من الوزارة كطلاب وطالبات تحفيظ القرآن الكريم والاغتراب وغيرها.

"دون تنفيذ".. تغريم "فاسدين" بالملايين

"نزاهة" تتقصى ولا تكشف الأسماء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180504&CategoryID=5

جدة: محمد الزايد

دون أن تستجيب للمطالبات الشعبية الكبيرة والمتكررة، بكشف أسماء الفاسدين، تتقصى هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" أسباب تأخر تنفيذ مقتضيات أحكام شرعية، صدرت بحق مدانين في قضايا فساد كالرشوة والتزوير واستغلال السلطة وتبديد المال العام، وبينهم مسؤولون سابقون أعفوا من مناصبهم، ورجال أعمال ومستثمرون، ولم تنفذ الأحكام كاملة، إذ ما زال بعضهم لم يف بالغرامات المقدرة بملايين الريالات، برغم أن الأحكام صدرت قبل سنوات. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن قوائم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكام الإدارية ضد المتهمين يجري إعدادها، بناء على طلب "نزاهة"، بغرض تتبع تنفيذ الأحكام، بعد ورود بلاغات عن تهرب كثير من المدانين من دفع الغرامات.

إلى ذلك، باشرت الجهات التنفيذية بجدة، استدعاء مسؤولين سابقين أدينوا في "كارثة السيول"؛ تمهيدا لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، بعد أن تمت المصادقة على هذه الأحكام من محكمة الاستئناف.

فيما باشرت هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" تقصي أسباب تأخر تنفيذ مقتضيات أحكام شرعية، صدرت ضد مدانين في قضايا فساد بينهم مسؤولون سابقون بقطاعات خدمية ورجال أعمال ومستثمرون، ولم تنفذ مقتضيات الحكم كاملة، رفضت مصادر مطلعة بالهيئة الإفصاح عن اسمائهم وشخوصهم، رغم أن بعضهم صدرت بحقهم أحكام منذ سنوات ولم تنفذ ،ولم يفوا بالغرامات الصادرة بحقهم.

وعلمت "الوطن" ، أن قوائم بالأحكام القضائية الصادرة من المحكام الإدارية ضد متهمين بالفساد يجري إعدادها حاليا، بناء على طلب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بغرض تتبع تنفيذ الأحكام ضد "المدانين"، بناء على ورود بلاغات تفيد بتهرب كثير منهم من دفع الغرامات المقررة ضدهم شرعا.

وأوضحت المصادر أن المتهربين من الإيفاء بالغرامات الصادرة بحقهم مدانون في قضايا فساد مختلفة بينها الرشوة والتزوير واستغلال السلطة وتبديد المال العام ومخالفة الأنظمة والتعليمات، وبينهم قياديون سابقون في جهات حكومية خدمية، تم إعفاؤهم من مناصبهم بناء على مقتضيات الأحكام الشرعية الصادرة ضدهم، وأنه بعد إعفائهم لم يفوا بهذه الغرامات.

وشددت على أن مبالغ غرامات الفساد ضد المدانين التي لم يتسن تحصيلها منهم حتى الآن تصل إلى ملايين، وأن ضعف متابعة تنفيذ هذه الأحكام يعود في الأساس إلى ضعف متابعتهم من قبل الجهات التنفيذية، وتغير مواقع سكنهم باستمرار، وآخرون تتعاطف معهم الجهات التي كانوا يعملون بها، وأن آلية جديدة ستعتمدها "نزاهة" بالتنسيق مع قضاء التنفيذ وإمارات المناطق تتضمن استدعاء كل من صدر ضده حكم قضائي ولم ينفذ، تمهيدا لتنفيذه بالقوة الجبرية.

واستدعاء متورطين في "سيول جدة" لـ"تنفيذ العقوبات"

باشرت الجهات التنفيذية بجدة استدعاء مسؤولين سابقين أدينوا في قضايا فاجعة سيول جدة، تمهيدا لتنفيذ الأحكام الشرعية الصادرة بحقهم، بعد أن تمت المصادقة على هذه الأحكام من محكمة الاستئناف سواء بالسجن أو الغرامة أو بهما معا.

وأكدت مصادر مطلعة لـ"الوطن"، أن جهات تنفيذية عممت الأسبوع الماضي، أسماء المدانين على الجهات المعنية بالمنع من السفر لحين تنفيذ العقوبات المقررة شرعا ضدهم، في حين تلقت كل من أمانة جدة والمديرية العامة للمياه بمنطقة مكة المكرمة وشركة المياه الوطنية، وشركات مقاولات، طلبات إبلاغ عدد من منسوبيها بمراجعة الجهة التنفيذية تمهيدا لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدهم في فاجعة سيول جدة أو في قضايا ذات علاقة غير مباشرة بالسيول.

وأكدت أن جميع من صدرت ضدهم أحكام قضائية بـ"الإدانة" موجودون داخل المملكة، وبعضهم لا زال موقوفا عن العمل، وجميعهم ممنوعون من السفر منذ بدء القضية، عدا من صدرت لهم أحكام بـ"البراءة" فإنهم مطلقوا السراح، وتم رفع "حظر السفر" عنهم فور صدور أحكام البراءة النهائية.

قمنا بتصحيح أوضاع ٢٢٥ ألفاً خلال ١٠ أشهر .. وكشفنا مخططات مجهولين آسيويين

شيخ الجالية البرماوية لـ "سبق": أوامر سامية بتجديد إقامات البرماويين مجاناً لمدة ٨ أعوام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://sabq.org/eMSfde

محمد حضاض- سبق- جدة:
كشف شيخ الجالية البرماوية في المملكة أبو الشمع عبد المجيد، لـ"سبق"، عن صدور توجيهاتٍ ساميةٍ بتجديد إقامات ما يقارب ١٧٠ ألف برماوي من حاملي الجوازيْن البنجلاديشي والباكستاني لمدة ٨ سنوات مجاناً، تشمل الـ 4 سنوات المقبلة، والـ 4 سنوات الماضية التي لم يتم فيها التجديد؛ بسبب رفض السفارتيْن الباكستانية والبنجلاديشية تجديد جوازات البرماويين.
وقال "أبو الشمع": إن التنفيذ سيبدأ مطلع الشهر المقبل، وسيتم تنظيمه وفق إجراءاتٍ واضحةٍ، بالتنسيق مع مختلف الجهات المختصّة.
وشيخ الجالية البرماوية يسكن بمكة المكرّمة، ويبلغ عمره ٦٥ عاماً؛ قضى منها ٥ أعوام فقط في بورما، وهاجر عام ١٣٧٤هـ للسعودية، في عهد الملك سعود، والتحق بالتعليم منذ وصوله المملكة، واستمر حتى نال شهادة الماجستير، وعمل في رابطة العالم الإسلامي لمدة ٣٠ عاماً، ورُشح من قِبل رموز الجالية البرماوية شيخاً لهم في المملكة عام ١٤٢٩هـ، فقرّر التفرُّغ لمنصبه الجديد.
وتحدث "أبو الشمع "عن إجراءات التصحيح الخاصّة بالجالية البرماوية في المملكة، وقال: عملنا خلال الأشهر العشرة الماضية، للتعريف على مختلف البرماويين، حيث تعرّفنا على ٢٢٥ ألف برماوي، واستثنينا ما يقارب ٤ آلاف عائلة، نشتبه في انتمائهم للجنسية البرماوية، وقد يكون بعضهم من جنسيات آسيوية أخرى وليسوا برماويين.
وعن كيفية التعامل مع هذا العدد الكبير من المشتبه فيهم، قال "أبو الشمع": سنبدأ التحقيق معهم في المقر الخاص، بتصحيح الأوضاع بوجود مسؤول التصحيح في إمارة منطقة مكة، ومسؤول من مديرية الجوازات ومَن يثبت انتماؤه فعلاً للبرماويين سنضمّه إلى القائمة، ومَن يثبت عكس ذلك ستتصرّف معه الجهات الأمنية وفق ما تراه مناسباً.
وأضاف "أبو الشمع" قائلاً: سيبدأ عملنا لمدة ٣ أيام في الأسبوع، ٥ ساعات يومياً، حتى ننهي أوراق المشتبه فيهم كافة في أقرب فرصة.
وحول ما تردّد من محاولة عددٍ من مجهولي الهوية الآسيويين الحصول على الجنسية البرماوية، قال "أبو الشمع": كانت هناك محاولاتٌ لكنها لم تنجح، فنحن نخضع المتقدمين لاختباراتٍ شديدة، ويُوجد معنا ٣٠ معرّفاً برماوياً، إضافة إلى مسؤولي الجهات الأمنية والحكومية المختلفة ونثق بقدرتنا على تصفية مَن يستحق التصحيح.
ونفى شيخ الجالية البرماوية أن يكون أبناء جلدته من مُثيري المشكلات، وقال: نحن من أكثر الجاليات انضباطاً وتقيُّداً بالأنظمة والتعليمات ، فعددنا يقارب ربع مليون، منهم ١٣٠ ألفاً في مكة، و٦٠ ألفا في جدة، والبقية متوزعة في: المدينة المنوّرة، والرياض، والمنطقة الجنوبية، وهناك ١٠٠ مجلس صلح متشكّل في تلك المناطق، يحرص على تنظيم الجالية وحل المشكلات الشخصية بين أفرادها قبل وصولها للجهات الأمنية، وساعدتنا تلك اللجان على أعمال تصحيح الأوضاع، من خلال تنظيم ملفات المتقدمين وتفويجهم على المقر الرئيس خلال الفترة الماضية.

وحول كيفية التعامل مع العدد الكبير لأبناء البرماويين مستقبلاً، قال "أبو الشمع": إنه جارٍ الأن بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في المملكة، تأسيس شركة تدريبٍ وتوظيفٍ ستعمل على استيعاب ٤٠ الف شاب برماوي، وتدريبهم على المهن التي تناسبهم ومن ثم توزيعهم على الشركات المحلية، وسيسهمون بذلك في سد فراغ جزئي لمرحلة التصحيح التي بدأت الحكومة السعودية تطبيقها مطلع العام الهجري الحالي.

وحول انغلاق المجتمع البرماوي على نفسه وعدم اندماجه مع المجتمع المحلي، قال: أغلبهم يعانون الفقر والحاجة، ولذلك تجدهم يسكنون بالقرب من بعضهم، وهم منفتحون على الآخر، والدليل على ذلك أن هناك ما يقارب 5 آلاف سعودي متزوج من نساء برماويات، وما يقارب ١٠٠ برماوي متزوج من نساء سعوديات.

ونفى شيخ الجالية البرماوية ما يُقال إن أغلب تلك الزواجات ليست نظامية، وقال: إن أغلبها نظامي، وهناك أسرٌ تعيش مع بعضها منذ سنوات والنظام يسمح بزواج السعودي من المرأة البرماوية، بشرط ألا يكون عسكرياً، وأن يحضر موافقة من وزارة الداخلية.

واستطرد "أبو الشمع" قائلاً: هناك حالات غير نظامية يقارب عددها ٢٠٠ حالة زواج، وتم الرفع بها مع حالات تصحيح الأوضاع، وفقاً لتوجيهات أمير منطقة مكة المكرّمة السابق الأمير خالد الفيصل، ومن المنتظر أن يتم منحهم الموافقة الرسمية.

وأكّد شيخ الجالية البرماوية أن هناك توجيهات صدرت بقبول أبناء البرماويين في المدارس الحكومية من دون القيود التي كانت تُفرض سابقاً؛ مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها أن تُسهم في رفع مستوى الاندماج، بين أبناء الجالية البرماوية مع إخوانهم السعوديين.

وختم أبو الشمع عبد المجيد، حواره مع "سبق"، بتقديم الشكر الجزيل للحكومة السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين، والمسؤولين كافة، على ما قدّموا من أعمالٍ جليلةٍ لأبنائهم من الجالية البرماوية، واعداً بأن يكون أبناء البرماويين لبنةً صالحةً في المجتمع السعودي المسلم.

حديث الحرف

كارثة.. بقرار وزاري!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914753.html

ياسر بن علي المعارك

هي المأساة بعينها.. حين ترتكب الجهات الرسمية الأخطاء ثم يتم تحميل المواطن عبء تلك الأخطاء بلا ذنب كونه (الحلقة الأضعف) ليستيقظ على طامة الفصل من العمل.. فهذه أم المآسي!

كارثة بكل المقاييس أن يفصل 154 موظفا، وان تشرد أسرهم، ويهددوا بالسجن بعد ان حاصرتهم الديون وقطعت أرزاقهم.. وكل ذنبهم هو الحظ العاثر الذي جعلهم ضحية تخبطات إدارية مزرية.. تتقاسمها بجدارة وزارتا الخدمة المدنية والتربية والتعليم!

سيناريو ما جرى يقول إن مواطنين يحملون شهادة دبلوم الحاسب الآلي سجلوا بياناتهم العلمية والعملية بكل دقة في برنامج جدارة التابع لوزارة الخدمة المدنية وبعد التدقيق من قبل الخدمة المدنية حُولوا إلى وزارة التربية والتعليم لمطابقة بياناتهم وتعبئة النموذج 101 بكافة المعلومات حيث تم تعيينهم عقب استقالتهم من وظائفهم في القطاع الخاص التي امضوا فيها 7 سنوات فأكثر وبعد مرور سنة ونصف من مباشرة الوظيفة بوزارة التربية يتم فصلهم بحجة أن المطلوب حملة بكالوريوس فقط وهم يحملون الدبلوم!!

فهل يعقل أن تتهرب وزارتان من مسؤولية خطئهما في عدم دقة إجراءاتهما التقنية والإدارية عند تدقيق ومطابقة البيانات قبل التعيين، وأن يحمل المواطن مسؤولية هذا الخطأ الجسيم بعد سنة ونصف؟!
أما الجانب الأكثر عتامة، فهو أن بعض المسؤولين يرفعون عقيرتهم امام الإعلام بأنهم في خدمة المواطن.. وحين يبتعد الإعلام يقولون للمواطن بكل جفاء : اذهب لديوان المظالم لتأخذ حقك!!
بئس القانون حين لا يحمي الضعيف.. بئست الحال حين تحيل جرة قلم الحال من نعيم مأمول إلى لظى وسعير!

تدجين "الزوجات" برائحة الجنة!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=20365

حليمة مظفر

استفزني حوار بين فتاتين ببداية العشرين من عمرهما حول صديقة لهما، وكانتا بجواري في صالون التجميل، إحداهما تقول للأخرى "حرام المرأة تطلب الطلاق حتى لو كان سيئا معها عليها أن تصبر وستُؤجر" في حين الأخرى فاتحة عينيها تقول "صحيح، سمعت من شيخ أن من تطلب الطلاق من زوجها لا تشم ريحة الجنة أبدا"!
من دون شك، أفكار كهذه لدى فتيات عشرينيات في مجتمع يُفترض أن يكون متحضرا في القرن الـ 21، وهذا يعني أننا نواجه مشكلة قلة وعي حقيقية تتجاهلها المدارس والمساجد ووسائل الإعلام المحلية أمام تأهيل الأزواج الجدد، لبناء أسرة سوية تستطيع بناء هذا المجتمع، هذا الحوار المستفز جاء بعد يومين لرسالة لطيفة من الصحافية اليمنية العزيزة هند الإرياني لي لفتت فيها انتباهي لخبر استفزها كامرأة، نُشر بموقع "العربية نت" عن دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية مقترحا إلزام الفتيات السعوديات المقبلات على الزواج بالخضوع لدورات تأهيلية وتدريبية في كيفية التعامل مع الرجل ودراسة نفسيته وأسلوب الحوار معه للتغلب على المشاكل في بداية الحياة الزوجية، وبصدق مستفز لأنه يتجاهل تأهيل الرجل، فلماذا تُلزم الفتيات دون إلزام الرجال المقبلين على الزواج!؟ أليس من المهم أن يفهم الرجل نفسية زوجته ويتعلم كيفية التعامل معها وأسلوب الحوار للتغلب على المشاكل في بداية الحياة الزوجية، أم أن المرأة فقط عليها أن تتنازل وتصبر وتتعلم كيف تخدم "سيدها" لا شريك حياتها وإلا "لعنتها الملائكة"؟!!
لستُ ضد الدورات التأهيلية لما قبل الزواج، لكني ضد مبدأ تكريس التجهيل الحقوقي، ولا بد من تحديث دورات كهذه بما يتوافق مع الحياة المعاشة اليوم، إذ يكفي تكريسا للانعزال بين الزوجين والعادات والتقاليد التي باتت عبئا على حياتنا الاجتماعية، ومن المفترض تصحيح توجه كهذا لهذه الدورات بأن يحضرها المخطوبان معا تعزيزا لمبدأ الشراكة في بناء مسؤولية تجاه بعضهما البعض، فلم يؤد لارتفاع نسبة الطلاق إلا هذا الانعزال الدائم بين الطرفين منذ ولادتهما حتى ليلة الدخلة، لهذا أجدني ضد تجاهل أهم الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وهي العادات الاجتماعية البليدة، وما تكرسه من زيجات منغلقة ما تزال تُمارس عند بعض الأسر كرفض الرؤية الشرعية، "يعني زواج على العميان"، فيما أسر أخرى "أرحم" تسمح للعروسين بالرؤية الشرعية التي لا تتجاوز ثواني معدودة تنهض عليها سنوات عمر كاملة، لكنها تمنعهما من التحدث أثناء الخطوبة ومن اللقاء أثناء عقد القران، ولا أقول الجميع بهذا التعسف.
وبحسب نائبة المدير التنفيذي لمركز تراتيب للتدريب بالخبر المنشور تقول "لدينا في المركز برنامج تدريبي معتمد هو (بيتكِ جنتكِ)" وأتساءل وإن كنتُ أشم رائحة تجارة من هذا البرنامج، التدريب يستهدف المال أكثر، أليس من الضروري أيضا أن يشعر الرجل أن "بيته جنته" بدلا من الاستراحات ولعب البالوت والسفرات لبلاد زيجات السياحة! وبصراحة، فما دامت الدورات التأهيلية المقدمة قبل الزواج تقليدية وتُكرس نمطية الزيجات التي تستهدف "تفريخ العيال" ليستمر الزواج كديكور اجتماعي، فدورات كهذا وإن قللت نسب الطلاق لكنها ستؤدي حتما لفجائع أكثر ضررا نلمسها اليوم كالعنف الأسري والخيانات الزوجية وما خفي كان أعظم.

تقرير يُشيد بإنجازات حكومة البحرين الإصلاحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914953.html

المنامة – مشعي البريكان

تناول تقرير جهاز متابعة تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي تقييم الأعمال التي انجزتها الحكومة البحرينية في تنفيذ تلك التوصيات وما بذلته من جهود رغبةً في تدارك أخطاء الماضي وتأمين مستقبل أفضل من خلال برامج حكومية جادة في مجالات عدة.

واشتمل التقرير الخاص الذي صدر أمس الأحد على العديد من الإصلاحات والمبادرات الملموسة التي بذلتها الحكومة البحرينية والتي احتوت على تغييرات رئيسية في خدمات الأمن والسجون، بعد أن تم إنشاء مفوضية السجناء والمحتجزين في سبتمبر 2013 بهدف منع التعذيب وسوء المعاملة، وكذلك إنشاء مكتب الأمانة العامة للتظلمات في 2011 ، وبدأت وحدة التحقيقات الخاصة بالنيابة العامة عملها في العام 2012.

وتضمن التقرير ما عملته الحكومة البحرينية لإعادة ما نسبته 98.94% من مجموع العمال المفصولين إلى وظائفهم، إضافة إلى إقرار العديد من القوانين التي تعزز احترام وصون حقوق الإنسان.

وشدد التقرير على أهمية وسائل الوقاية باعتبارها ضرورة لا بد منها في هذه المرحلة من الحياة السياسية الفتية التي تعيشها البحرين خاصةً بعد أن تعرض التسامح الفكري والثقافي في البحرين لاختبار صعب في العام 2011. وأكد التقرير على قدرة الحكومة البحرينية على مواجهة المخاطر التي واجهت شعب البحرين في ظل المشروع الإصلاحي الشامل الذي بدأ تنفيذه منذ أكثر من عقد من الزمن من خلال وجود ملكية دستورية يحافظ فيها على مبدأ فصل السلطات مع تعاونها بما يحقق طموحات الجميع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م

اضغط هنا

خطأ!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 2 جماد اول 1435هـ - 3 مارس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140303/Cartoon201403035558.htm